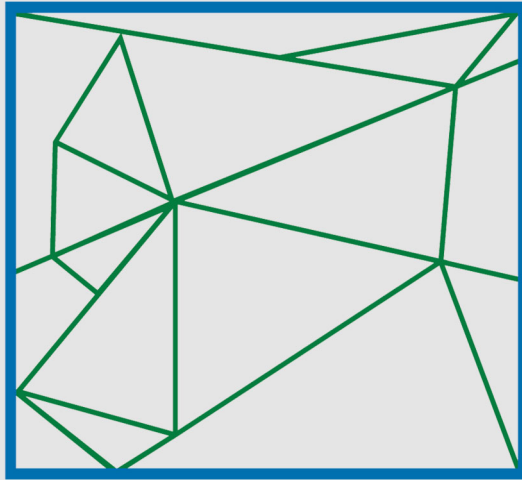




بيان صحفي مشترك حول أوضاع الموقوفين والسجناء السوريين في لبنان

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة

Syrians
For Truth
& Justice



بيان صحفي مشترك حول أوضاع الموقوفين والسجناء السوريين في لبنان

بيروت، دمشق، باريس 08 أيلول / سبتمبر 2022

قام جهاز أمن الدولة اللبناني باعتقال اللاجئ السوري بشار عبد سعود في 30 آب/ أغسطس 2022¹، وأقدم عدد من العناصر والضباط على تعذيبه حتى الموت². وقد تم تسريب صورة الضحية التي تظهر آثار التعذيب واضحة على جسده، وانتشرت الصورة على مواقع التواصل الاجتماعي. في حين أكدت عدة تقارير صحفية أن بشار عبد سعود قد تعرض لتعذيب وحشي، وحروق، وكدمات -غطت أنحاء جسده- ناجمة عن ضرب مبرح وجلد بأسلاك معدنية.

وقد انتشرت قصة الضحية عبد سعود في وقت يعاني معظم السجناء والموقوفين السوريين في مختلف السجون اللبنانية وبشكل خاص في سجن رومية -وهو الأكبر في لبنان- من ظروف احتجاج سيئة. بدءاً من سوء المعاملة والتعذيب أثناء التحقيق، وكذلك إجراءات التقاضي التي تسبب اكتظاظ في السجون، نظراً للجوء القضاة للتوقيف الاحتياطي، والتوقيف دون مبرر، وبتطبيقات المحاكمة، مروراً بالإهمال الصحي والطبي وغياب الدواء، الذي تسبب بانتشار الأوبئة ووفاة 3/ أشخاص وفقاً لمعلومات صحفية³. وقد توقفت الدولة اللبنانية عن تقديم الطبابة والدواء للمساجين وبدأت تظهر صفات طبية موهورة بجملة "على نفقة ذويه"، وذلك بحسب شهادة سجين قدمها أحد السجناء في سجن رومية.

ويبلغ عدد السجناء في لبنان، وفق ما ورد في موقع وزارة العدل اللبنانية، وحسب إحصاء حديث، 6,989/ سجيناً موزعين ما بين 5,391/ في سجن رومية المركزي والسجون الأخرى، و1,598/ موقوفاً في النظارات وقصور العدل وأماكن الاحتجاز التابعة لقوى الأمن الداخلي⁴.

وتشير عدة شهادات أدلى بها عدد من الموقوفين، وقام المركز بتوثيقها في هذا الصدد، إلى أن عدداً كبيراً من المسجونين والموقوفين السوريين، في السجون اللبنانية، قد سبق وتم اعتقالهم على خلفية أحداث مدينة عرسال اللبنانية، التي وقعت بتاريخ 2 آب/ أغسطس 2014⁵، علماً أنهم لا صلة لهم بأحداث عرسال بناء على أقوالهم، أو حتى لم يكونوا متواجدين ضمن نطاق المنطقة حينها⁶. ويحاكمون أمام المحاكم العسكرية بتهمة الإرهاب، حيث تقوم القوى والأجهزة الأمنية اللبنانية، أبرزها مخبرات الجيش بمدهامات مباشرة لمنازلهم، تحت ذريعة: (الإرهاب -تخريب ممتلكات الدولة اللبنانية- خطف وقتل أفراد الجيش اللبناني والقوى الأمنية - تشكيل مجموعات مسلحة - تجارة السلاح).

وقد قامت عدة أفرع أمنية لبنانية، منها مخبرات الجيش والأمن العام بتعذيب 25/ محتجزاً من اللاجئين السوريين على الأقل. اشتملت على الحرمان من النوم، والطعام، والإذلال والضرب والتعذيب بالأجهزة الكهربائية، وغياب الرعاية الطبية، غالباً عليهم العظمى ضحايا للاعتقال التعسفي، بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب ودون محاكمة عادلة، وهذا وفقاً لتقرير نشرته منظمة العفو الدولية تحت عنوان "كم تمنيت أن أموت: لاجئون سوريون احتجزوا تعسفياً بتهم تتعلق بالإرهاب وتعرضوا للتعذيب في لبنان" بتاريخ 23 آذار/ مارس 2021⁷.

إن المنظمات الموقعة على هذا البيان، إذا تدين، وبأشد العبارات، ممارسة التعذيب من أي جهة كانت، باعتباره خرقاً جسيماً لحقوق الإنسان، تناشد السلطات اللبنانية، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالعمل على تنفيذ المطالب التالية:

أولاً: السلطات اللبنانية:

1. إعلان نتائج التحقيقات بحادثة مقتل اللاجئ السوري بشار عبد سعود، ومحاكمة المسؤولين عن مقتله.

¹ [تعذيب قتله بـ3 ساعات... وفاة معتقل سوري في لبنان بشعل غضباً](#)

² [فضيحة تعذيب موقوف حتى الموت لدى أمن الدولة: فبركات... وشبهات حول تقرير الطبيب الشرعي](#)

³ [«فروس غامض» يتهدد السجناء في لبنان](#)

⁴ [موقع وزارة العدل اللبنانية](#)

⁵ [وقائع ما حدث في معركة عرسال](#)

⁶ شهادات موقوفين في سجن رومية موثقة من قبل فريق توثيق الانتهاكات ضد اللاجئين في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

⁷ [لبنان: تعذيب اللاجئين السوريين المحتجزين تعسفياً بتهم تتصل بالإرهاب](#)

2. تقديم كافة المعلومات اللازمة عن السوريين المحتجزين والمسجونين في السجون اللبنانية، وتكليف جهة مستقلة في التحقيق بالانتهاكات والتعذيب والقتل التي تعرض له عدد من اللاجئيين داخل هذه السجون.
3. إعادة التحقيقات وفق الأصول والإجراءات القانونية، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة، والغاء ما يثبت منها أنه صدر بناء على أقوال تم انتزاعها تحت التعذيب، وعلى إجراءات محاكمة لا تتوافق والمحاكمات العادلة النزيهة.
4. التأكد من عدم تكرار الانتهاكات بحق المساجين والمعتقلين، والالتزام بالمعايير الدولية، والقواعد الدنيا لحماية السجناء، بما يكفل معاملتهم بشكل مناسب.
5. التعاون مع مراقبي الاحتجاز الدوليين، ومراقبو انتهاكات حقوق الإنسان، ومنحهم حق الوصول إلى كافة مراكز الاحتجاز، لتنفيذ زيارات دورية وغير دورية، للوقوف على واقع حقوق الإنسان فيها.
6. تأمين الرعاية الطبية اللازمة للموقوفين.
7. إنشاء آلية لتلقي شكاوى المحتجزين في مراكز الاحتجاز اللبنانية.

ثانياً: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

تفعيل دور مكتب الحماية بشكل أكبر، وتقديم الدعم والتمثيل القانونيين، عن طريق محامين تابعين للمفوضية، أو محامين مستقلين تنتدبهم المفوضية، للدفاع عن قضايا اللاجئين أفراداً وجماعات، ومتابعة قضاياهم في المحاكم، لضمان محاكمات عادلة ومحيدة وشفافة.

ثالثاً: المجتمع الدولي والمنظمات الدولية:

1. المساهمة في الضغط على الحكومة اللبنانية، لاحترام وتنفيذ التزاماتها بحسب الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وتوفير الحماية والأمان لكافة السكان على الأراضي اللبنانية، بما فيهم اللاجئيين السوريين.
2. العمل على زيارة السجون اللبنانية ولقاء الموقوفين السوريين، والوقوف على ظروفهم والانتهاكات التي تعرضوا لها، بغية الوصول لمحاكمة عادلة.
3. العمل على برامج مساعدة ودعم قانوني للاجئين السوريين، تضمن حقهم في الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء.
4. المساعدة في تحسين الظروف المعيشية لعائلات وذوي الموقوفين والمسجونين، وتقديم كل أشكال الرعاية الممكنة، والمتاحة لعائلات الموقوفين وذويهم.
5. وضع برامج تأهيل مهني للسجناء ضمن السجن، وتأهيل نفسي وعملي لما بعد الخروج من السجن.

المنظمات الموقعة:

- أورنامو للعدالة وحقوق الإنسان
- اتحاد المكاتب الثورية
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان
- المركز السوري لبحوث السياسات
- المركز السوري للدراسات والبحوث القانونية
- المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
- جنى وطن

حملة من أجل سوريا

رابطة ضحايا الأسلحة الكيميائية

رابطة عائلات قيصر

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

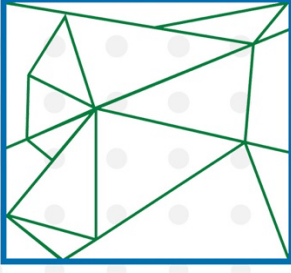
شبكة المرأة السورية - شمس

محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان

مع العدالة

منًا لحقوق الإنسان

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.



WWW.STJ-SY.ORG



STJ_SYRIA_ENG



EDITOR@STJ-SY.ORG